نصر الله يلوح بحرب أهلية ويعتبر ميليشياته الطرف الأقوى

حذر الأمين العام لحزب الله حسن نصرالله من أن أي فراغ في السلطة سيؤدي إلى الانهيار، رداً على تمسّك مئات آلاف اللبنانيين الذين يحتشدون في الساحات والشوارع منذ أكثر من أسبوع بمطلب رحيل الطبقة السياسية بأكملها.

وتكتظ الشوارع والساحات في بيروت ومناطق أخرى من الشمال إلى الجنوب منذ 17 أكتوبر، بحراك شعبي لم يشهد لبنان له مثيلاً على خلفية مطالب معيشية وإحباط من فساد السياسيين. وكسر المتظاهرون «محرمات» عبر التظاهر في مناطق تعد معاقل رئيسية لحزب الله وتوجيه انتقادات للحزب ولأمينه العام.

وفي كلمة بثها تلفزيون «المنار» الناطق باسم حزب الله، قال نصرالله «لا نقبل الذهاب الى الفراغ، لا نقبل إسقاط العهد، ولا نؤيد استقالة الحكومة، ولا نقبل الآن بانتخابات نيابية مبكرة»، رافضاً بذلك كل مطالب المتظاهرين المندّدين بكل الطبقة السياسية والمطالبين باستقالة الحكومة وتغيير البرلمان.

القوات الأمنية تستخدم القنابل المسيلة للدموع لتفريقهم

أكثر من 40 قتيلاً في احتجاجات دامية وسط بغداد

احتجاجات في العراق

احتشد مئات المتظاهرين أمس السبت في ساحة التحرير وسط بغداد، حيث استخدمت القوات الأمنية القنابل المسيلة للدموع لتفريقهم، بحسب ما أفاد مراسلون من وكالة فرانس برس، قبيل ساعات من انعقاد جلسة برلمانية لبحث مطالب المحتجين.

وأدت تظاهرات الجمعة إلى مقتل أكثر من 40 شخصاً غالبيتهم في جنوب البلاد، بينهم من قضى احتراقاً بالنيران أو بالرصاص خلال عمليات اقتحام مقار فصائل مسلحة تابعة للحشد الشعبي.

وحاولت قوات الأمن السبت صد المتظاهرين الذين احتشدوا في ساحة التحرير وعند جسر الجمهورية المؤدي إلى المنطقة الخضراء، حيث المقار الحكومية والبرلمان والسفارات الأجنبية، عبر إطلاق وابل من قنابل الغاز المسيل للدموع والقنابل الصوتية، وفقا لمراسلي فرانس برس.

وبحسب جدول أعمال مجلس النواب، فمن المقرر أن تعقد جلسة اليوم عند الواحدة ظهراً (10،00 ت غ)، بهدف «مناقشة مطالب المتظاهرين وقرارات مجلس الوزراء وتنفيذ الإصلاحات».

ووعدت الحكومة العراقية بتنفيذ حزمة إصلاحات، إثر احتجاجات انطلقت مطلع تشرين الأول/أكتوبر الحالي، وخلفت أكثر من 150 قتيلاً، معظمهم من المتظاهرين.

في غضون ذلك، أصيب البرلمان بالشلل بسبب الانقسامات بين كتله السياسية، ولم يتمكن من التصويت على تعديل وزاري لعدم اكتمال النصاب القانوني في أكثر من مناسبة.

من جانبه، خاطب رئيس الوزراء عادل عبد المهدي للمرة الثانية المتظاهرين، الذين خرجوا ليل الخميس الجمعة لاستئناف تظاهراتهم المطلبية.

ووجّه خطاباً إلى الأمّة دافع فيه عن إنجازاته، واتّهم أسلافه بأنهم سلّموه دولة ذات اقتصاد مستنزف وأمن هش. كما انتقد اقتحام أحد مقار «عصائب أهل الحق»، أحد أبرز فصائل «قوات الحشد الشعبي»، وفق ما أكدت لوكالة فرانس برس مصادر أمنية وطبية.

ومن بين القتلى أيضاً، ثلاثة في مدينة البصرة النفطية في جنوب البلاد، والتي شهدت العام الماضي أسبوع عنف مماثلاً.

وقتل 11 متظاهراً حرقاً بعد إضرام النار بمقر منظمة بدر، أكبر فصائل قوات الحشد الشعبي في مدينة الديوانية بجنوب العراق، بحسب ما أفادت مصادر أمنية.

وأعلنت السلطات حظراً للتجول في البصرة، وبابل، والناصرية، كما فرقت القوات الأمنية محتجين في كربلاء المقدسة لدى الشيعة، بخراطيم المياه والقنابل الصدر من دون أن يُسمّيه.

وكانت الحكومة العراقيّة أصدرت في 6 أكتوبر الجاري سلسلة قرارات «هامّة» خلال جلسة استثنائيّة عقدت برئاسة عبد المهدي، تضمّنت حزمة إصلاحات من أجل تهدئة غضب المتظاهرين، الذين معظمهم من الشباب والعاطلين عن العمل.

بدوره، أعلن رئيس البرلمان محمد الحلبوسي إنه زار المتظاهرين في ساحة التحرير خلال الليل.

وقُتل أكثر من 40 شخصاً في بغداد وجنوب العراق مع استئناف الحركة الاحتجاجية التي أسفرت منذ مطلع أكتوبر عن مقتل أكثر من 150 شخصاً.

وهذه هي المرة الأولى التي يسجل فيها استخدام للرصاص الحي ، بعدما استؤنفت الاحتجاجات المطلبية التي أسفرت مطلع الشهر الحالي عن مقتل 157 شخصاً، غالبيتهم بالرصاص الحي.

وارتفعت حصيلة القتلى بين المتظاهرين إلى 30 شخصاً في العراق، بينهم ثمانية في بغداد، بحسب ما أعلنت المفوضية العراقية لحقوق الإنسان في بيان.

وقتل نصف هؤلاء بالرصاص الحي في جنوب البلاد، حيث حاول متظاهرون المسيلة للدموع.

ودان الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش «الانتهاكات الكبيرة» من قبل قوات الأمن لحقوق الإنسان في العراق، قائلاً «بحسب أولى استنتاجاتنا من المؤكد حصول انتهاكات كبيرة لحقوق الانسان لا بد من إدانتها بشكل واضح» دون مزيد من التفاصيل.

وأضرم متظاهرون النار بمبنيي محافظتي ذي قار والديوانية، وأحرقوا أكثر من عشرة مقار لأحزاب سياسية في جنوب البلاد، بحسب مصادر أمنية.

وصدت القوات الأمنية بوابل من القنابل المسيلة للدموع الجمعة آلاف المتظاهرين المحتشدين في وسط بغداد.

ووُضعت جميع القوّات الأمنية في حالة تأهب مَنذ مساء الخميس من قبل حكومة عادل عبد المهدي التي أكملت الجمعة عامها الأول في الحكم.

واستخدمت قوات مكافحة الشغب الغاز المسيل للدموع في محاولة لصد تقدم المتظاهرين وإبعادهم عن المنطقة الخضراء، التي تضم مقار حكومية ودبلوماسية، خصوصاً سفارة الولايات المتحدة، بحسب ما أفاد مراسلون من وكالة فرانس برس في المكان.

ودفع ذلك المتظاهرين للعودة إلى ساحة التحرير الرمزية، التي يفصلها عن المنطقة الخضراء جسر الجمهورية.

جاء ذلك بعدما دعا ممثّل آية الله علي السيستاني، أعلى مرجعيّة شيعيّة في العراق، في خطبة الجمعة الى «ضبط النفس» لتجنب «الفوضى».

وأضاف أن تأكيد المرجعية الدينية على ضرورة أن تكون الاحتجاجات سلمية خالية من العنف ينطلق «من حرصها البالغ على مستقبل هذا البلد» و»يخشى معها من أن ينزلق بالعنف والعنف المقابل إلى الفوضى والخراب، ويفسح ذلك المجال لمزيد من التدخل الخارجي، ويصبح ساحة لتصفية الحسابات بين بعض القوى الدولية والإقليمية».

وكانت القوات الأمنية فرقت بخراطيم المياه متظاهرين عند مدخل المنطقة الخضراء.

وكان هتاف المتظاهرين موحداً «كلهم حرامية»، داعين إلى إسقاط الحكومة، في بلد غني بالنفط لكنّه يعاني عجزا مزمن في التغذية بالتيار الكهربائي ومياه الشرب.

وجاءت عملية التفريق تلك قبل ساعات من التعبئة المرتقبة لأنصار الزعيم الشيعي مقتدى الصدر الذي وَضع كلّ ثقله في ميزان الحركة الاحتجاجيّة.

والصدر الذي كان في طليعة الاحتجاجات من أجل مكافحة الفساد، دعا أنصاره إلى التظاهر، كما طلب من فصائل «سرايا السلام» المسلّحة التي يتزعمّها الاستعدادَ «لحماية المتظاهرين»، ما أثار مخاوف من حصول مزيد من أعمال العنف.

تعزيزات عسكرية روسية وسورية إلى الحدود التركية

أرسلت موسكو ودمشق تعزيزات عسكرية إضافية إلى مناطق في شمال شرق سوريا حدودية مع تركيا، وذلك غداة إعلان واشنطن إرسال قوات جديدة إلى مناطق سيطرة الأكراد لحماية حقول النفط.

وكانت القوات الأميركية انسحبت من نقاط عسكرية عدة حدودية مع تركيا كانت تتواجد فيها في محافظتي حلب (شمال) والحسكة (شمال شرق)، ما اعتبر ضوءاً أخضر لأنقرة لتنفيذ هجوم على الأكراد في التاسع من أكتوبر.

ولجأ الأكراد بدورهم الى النظام السوري فتوصلوا الى اتفاق معه نشر بموجبه قوات في مناطق كانوا يسيطرون عليها. بينما أبرمت تركيا اتفاقا مع روسيا، حليفة النظام، سمح لهذه الأخيرة بدورها بنشر قوات في مناطق انسحب منها الأكراد.

شاهد مراسل لوكالة فرانس برس قافلةً عسكريةً تضم مئات العناصر من قوات النظام يصلون بلدة كوباني (عين العرب) الحدودية.

وكان عشرات العسكريين يعتلون شاحنة وهم يلوحون برشاشاتهم وبالأعلام السورية عند دخولها البلدة، مرددين «واحد واحد واحد، الشعب السوري واحد».

وقال المرصد السوري لحقوق الإنسان الخميس إن 180 آلية عسكرية سورية دخلت البلدة.

وأرسلت روسيا الجمعة إلى مناطق حدودية بين سوريا وتركيا تعزيزات بنحو 300 عسكري إضافي كانوا منتشرين سابقاً في الشيشان، في إطار اتفاقها مع تركيا. وستعمل هذه العناصر، وفق بيان لوزارة الدفاع الروسية، على ضمان سلامة المدنيين وتقديم المساعدة للقوات الكردية في عمليات الانسحاب مما تسميه أنقرة «المنطقة الآمنة» الممتدة بعمق 30 كيلومتراً وطول 440 كيلومترا على الحدود التركية–السورية.

اليمن: التوقيع على اتفاق الرياض خلال يومين

أعلن وزير الإعلام اليمني معمر الإرياني ، أنه وبعد التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق الرياض سيتم التوقيع على الاتفاق بشكل رسمي خلال يومين.

وقال الإرياني عبر تغريدة له في تويتر، إنه من المنتظر من الجميع تناول الحدث بشكل إيجابي بعيداً عن المناكفات السياسية كخطوة محورية وهامة لتوحيد الصفوف وتوجيه كافة الجهود في معركة الخلاص من المليشيات الحوثية المدعومة من إيران. يذكر أن مستشار الرئيس اليمني ووزير الخارجية السابق، عبدالملك المخلافي، كان أكد ، أن اتفاق الرياض بين الحكومة الشرعية والمجلس الانتقالي الذي وقع في عدن وعودة الحكومة الشرعية، «اتفاق إيجابي يعزز الشرعية وجهود استعادة الدولة».

وأوضح المخلافي، في سلسلة تغريدات على حسابه بموقع «تويتر»، أن الاتفاق يتضمن تشكيل حكومة جديدة ويحقق إصلاحات واسعة ويجعل كل التشكيلات العسكرية والأمنية تحت قيادة وزارتي الدفاع والداخلية.

كما أشار إلى أن الاتفاق ينطلق من المرجعيات الثلاث ونتائج مؤتمر الرياض، ويهدف إلى تعزيز وحدة الصف في مواجهة الانقلاب الحوثي والمشروع الإيراني، بما ينسجم مع أهداف التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية.

الجيش اللبناني ينفذ أوامر بفتح الطرقات في «سبت الساحات»

أفادت مراسلة «العربية» في بيروت أمس السبت، بأن الجيش اللبناني ينفذ أوامر بفتح الطرقات العامة في البلاد بعد انتشار عناصره بشكل واسع.

وأضافت المراسلة أن الجيش بالفعل استطاع فتح جسرًا يؤدي لوسط بيروت، مشيرة إلى استمرار قطع الطرقات في مناطق أخرى من قبل المتظاهرين.

يذكر أن لبنان على موعد مع «سبت كل الساحات» التي وعد بها المتظاهرون ، بعد مواجهات صادمة بدأت من ساحة رياض الصلح وسط بيروت، بين عناصر من ميليشيا حزب الله والمتظاهرين، تلك المناوشات لم تثن عزيمة المحتجين الذين تمسكوا بمطالبهم، وأكملوا رفع شعارات الغضب من النخبة السياسية بعد تفاقم الوضع الاقتصادي.

بدأت المواجهات إثر إقدام مجموعة مؤيدة لحزب الله بنصب خيمة مع سيارة مزودة بمكبرات صوت وأطلقت هتافات مؤيدة لزعيم الميليشيا حسن نصرالله.

كما حاول أنصار حزب الله وهم يحملون الهراوات مهاجمة المتظاهرين، فما كان من بعض الناس إلا الرد والقيام بإلقاء الحجارة والعصي، ما هدد بتحويل الاحتجاجات السلمية حتى الآن إلى العنف، قبل أن تتدخل قوات مكافحة الشغب التي فصلت بين الجانبين.

كما انطلقت مواكب مماثلة في بعلبك والنبطية والمدن والقرى الجنوبية متظاهرون يهتفون في لبنان§ تأييدا لنصرالله الذي ألهبت كلمته الوضع المشتعل أصلا.

كل تلك المحاولات لم تؤثر على حجم المشاركة في الاحتجاج، حيث واصل المتظاهرون طريقهم، ونصبوا الخيام، وأغلقوا طريق المطار، و الطريق السريع الذي يربط مدينة صيدا مع بيروت، والطريق الذي يربط شرق بيروت بغربها، لفرض حملة العصيان المدني والضغط على الحكومة للتنحي.

فيما ازداد حجم المشاركة في طرابلس والمتن الشمالي ومناطق أخرى من لبنان.

في المقابل، طالب الجيش اللبناني المتظاهرين بالتوقف عن غلق الطرق، وحذر من استمرار استخدام هذه الوسائل، وعرقلة الحرية الشخصية والعامة.

جاء الرد سريعا من اللبنانيين على زعيم ميليشيا حزب الله بعبارة: #أنا ممول الثورة، وعلى اتهاماته للحراك بتلقي تمويل من السفارات، حيث انتشر هذا الهاشتاغ على مواقع التواصل بعد الكلمة التي ألقاها نصر الله الجمعة وأشعلت نار غضب المتظاهرين في لبنان.

متظاهرون يهتفون في لبنان

تظاهرات جديدة في الجزائر عشية انتهاء مهلة الترشح للانتخابات الرئاسية

عشية انتهاء أجل تقديم الترشحات للانتخابات الرئاسية الجزائرية المقررة في 12 ديسمبر، تظاهر الجزائريون بكثافة ضد النظام كما استنكروا تصريحات أدلى بها مؤخرا رئيسهم بالوكالة.

وامتلأت شوارع العاصمة الجزائرية بالمحتجين الليلة السادسة والثلاثين من التظاهرات ضد النظام القائم في الجزائر منذ تخلصها من الاستعمار الفرنسي في 1962، وضد الاقتراع الرئاسي اواخر العام.

وكتب متظاهر على لافتة رفعها «لن تكون هناك انتخابات» في حين تهجمت بعض الرسوم على الرئيس عبد القادر بن صالح وقائد الجيش احمد قايد صالح ورئيس الوزراء نور الدين بدوي.

وقال نائب رئيس الرابطة الجزائرية لحقوق الانسان سعيد صالحي لفرانس برس «هناك الكثير من المتظاهرين في شوارع العاصمة (.. مع) التصميم ذاته». وشارك صالحي في التجمع الذي تفرق عصر الجمعة في هدوء.

وأعتبر ان حركة الاحتجاج التي دخلت شهرها التاسع «تتعزز اكثر فاكثر مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية» مضيفا ان «عملية لي ذراع» بدأت مع السلطة التي تريد انهاء الازمة في 12 ديسمبر بانتخاب رئيس جديد، وحركة الاحتجاج التي ترفض أن ينظم رموز النظام الاقتراع الرئاسي.

وقدم مرشحان وصفا بأنهما منبثقان عن «النظام» حتى الان ملفي ترشحهما الى السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات وهي الهيئة الجديدة المكلفة تنظيم الانتخابات والتي تأسست بغرض ضمان نزاهة وشفافية الاقتراع.

وبحسب سلطة الانتخابات فان خمسة مرشحين آخرين حجزوا مواعيد لتقديم ملفاتهم قبل انتهاء أجل الترشح.

وكان عز الدين ميهوبي وهو وزير سابق أول من قدم ملف ترشحه مرشحا عن «التجمع الوطني الديمقراطي» الحزب الذي كان أحد أبرز داعمي الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقه حتى استقالته في ابريل الماضي.

وتولى ميهوبي رئاسة الحزب بعد توقيف رئيسه السابق أحمد اويحيى الذي كان تولى رئاسة الحكومة ثلاث مرات، وهو الان موضع تحقيقات فساد مفترض.

كما قدم الاسلامي والوزير السابق عبد القادر بن قرينة ترشحه باسم حزب البناء. وهذا الحزب الصغير عضو في ائتلاف اسلامي كان تم تعيين أحد اعضائه في سبتمبر 2019 رئيسا للبرلمان بفضل أصوات التجمع الوطني الديمقراطي وجبهة التحرير الوطني اللذين يملكان الاغلبية المطلقة.

الشركة العربية الدولية للمشروعات الصناعية ش.م.ك. مقفلة

ARAB INTERNATIONAL INDUSTRIAL PROJECTS CO.
الشركة العربية الدولية للمشروعات الصناعية

إعلان تذكيري
لحضور اجتماع الجمعية العمومية غير العادية

يتشرف مجلس إدارة الشركة العربية الدولية للمشروعات الصناعية (ش. م. ك. مقفلة) بدعوة مساهميها الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية (غير العادية) الذي سيعقد يوم الأحد الموافق 3/ 11/ 2019 في تمام الساعة العاشرة صباحاً - في العنوان التالي: شرق - شارع الشهداء - برج كيبكو - الدور 48.

جدول أعمال الجمعية العمومية غير العادية:

أولاً: مناقشة تعديل المادة (43) من النظام الاساسي للشركة والموافقة عليه، لتكون كالتالي:

- النص الحالي (قبل التعديل):

تبدأ السنة المالية للشركة من أول يناير وتنتهي في 31 ديسمبر من كل سنة، ويستثنى من ذلك السنة المالية الاولى للشركة، فتبدأ من تاريخ إعلان قيام الشركة نهائياً، وتنتهي في 31 ديسمبر من السنة التالية.

- النص (بعد التعديل):

تبدأ السنة المالية للشركة من أول يوليو وتنتهي في 30 يونيو من كل سنة، ويستثنى من ذلك السنة المالية القادمة للشركة، فتبدأ من تاريخ 1 يناير 2019، وتنتهي في 30 يونيو 2020.

- وذلك بعد موافقة الجهات المختصة

مجلس الإدارة

يرجى من السادة المساهمين مراجعة العنوان التالي لاستلام الدعوة لحضور الاجتماع وجدول الأعمال:
شرق - شارع الشهداء - برج كيبكو - الدور 48.
علماً بان الدوام الرسمي من الأحد إلى الخميس من الساعة 8:00 صباحاً إلى الساعة 4:00 عصراً
(للاستفسار يرجى الاتصال على الهاتف رقم: 22943245 - 114).